

### بلاغ للرأي العام الجامعي والوطني

بمدرسة علوم المعلومات بالرباط، عقد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي اجتماعاً يوم الاثنين فاتح يوليوز 2019، تطرق خلاله إلى تقييم الخطوة النضالية الثانية لأيام 25 و 26 و 27 يونيو المنصرم، وإلى القرار الجائر بالتوقيف في حق زملائنا في كليات الطب والصيدلة وأحد المسؤولين الوطنيين للنقابة الوطنية للتعليم العالي، وإلى بعض النقط التنظيمية.

فيما يخص أيام الإضراب الذي دعا له المكتب الوطني تنفيذاً لقرار اللجنة الإدارية، وما تخللها من تجمعات جهوية ومحلية من تأطير المكتب الوطني ووقفات احتجاجية، صدرت عنها عدة بيانات تعرب كلها عن الانخراط الكبير للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين، فإن المكتب الوطني يسجل بكل فخر واعتزاز نجاح هذه الخطوة الأخرى على درب النضال المستمر الذي تفرضه الأوضاع المزرية لمنظومة التربية والتكوين بصفة عامة والتعليم العالي على وجه الخصوص، ويستوجبه عدم جدية الحكومة واستخفافها بمخاطر الكارثة الحقيقية التي تهدد تعليمنا العالي الذي يزرع تحت نير سياسة الخصخصة الزاحفة وتسليع التربية والتكوين.

من جهة زملائنا الأساتذة الأطباء، أحمد بالحوس عضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي وسعيد أمال وإسماعيل رموز عضوي اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي، الموقوفين بقرار إداري مزاجي للوزارة، وبالرغم من البوادر للمحاولة المحتشمة لخروج الحكومة من ورطتها بسبب هذا القرار المتهور الذي انقض على المادة 73 من قانون الوظيفة العمومية في غياب السند القانوني لذلك والذي يستوجب تقارير يرفعها إلى الوزارة مدير أو عميد المؤسسة أو رئيس الجامعة، فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي لا يسعه والحالة هذه إلا أن:

- يندد مرة أخرى بالقرار الجائر في حق زملائنا ويعتبره شططاً في استعمال السلطة واستخفافاً بالقوانين والمساطر الإدارية المعلومة؛
- يندد بمحاولة الوزارة تجريم العمل النقابي المشروع والشعري من خلال التحجج بمدخلة في جمع عام للنقابة العتيدة؛
- ويندد باستعمال المادة 73 السالفة الذكر في حق الأساتذة باعتبارها حاطة من الكرامة ومن الاحترام الواجب لهم، ويطالب بالسحب الفوري لقرار التوقيف التعسفي.

وفي هذا الصدد، يحيي المكتب الوطني الجهود الصادقة التي بذلها مسؤولو النقابة الوطنية للتعليم العالي وطنياً وجهوياً ومحلياً من أجل حل الأزمة التي تتخبط فيها كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، من منطلق الغيرة والحفاظ على المرفق العام في التربية والتكوين وتمسكاً بمبدأ سواسية الأفراد وبسمو الشواهد الوطنية، حيث تعتبر النقابة الوطنية للتعليم العالي النضال من أجل تحقيق تلك المبادئ معركتها المصيرية من أجل إرساء دعائم مجتمع حر، عصري، ديمقراطي، حداثي ومنفتح. كما يشيد بالجهود الجبارة التي ما انفك أساتذة هذه الكليات يبذلونها وباستعدادهم لصرف قُصارى جهودهم من أجل إنقاذ السنة الجامعية الحالية كما عبر عن ذلك بلاغ مجلس التنسيق القطاعي لكليات الطب والصيدلة وطب الأسنان المنعقد يوم الجمعة 28 يونيو 2019.

وفي الأخير تطرق المكتب الوطني إلى محطة انتخاب ممثلي الأساتذة الباحثين في المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وما شابهها من عشوائية وتفاوت بين الجامعات في التوفيق بين مذكرة الوزارة ذات الصلة وبين مقتضيات القانون 105.12 المنظم للمجلس، اتسمت في مجملها بالتدخل السافر للإدارة جهوياً ومركزياً. كما عرفت مرحلة انتخاب ممثلي الأساتذة العاملين بمؤسسات التعليم العالي التابعة للجامعة هواياتية واستخفافاً في تدبير اجتماع يوم الاثنين 17 يونيو 2019، وانحيازاً رسمياً جلياً لفائدة أحد الأطراف، عبرت عن ذلك بوضوح مجمل الطعون التي قدمت في هذا الأمر. وعليه، فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي يطالب الوزارة بتدارك الاختلال الذي اعترى تلك العملية والتقيد بالقانون 105.12 روحاً ونصاً والتزام جانب الحياد بعيداً عن الحسابات السياسية الضيقة ضماناً لتكافؤ الفرص.

وفي الأخير يهيب المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي بكافة السيدات والسادة الأساتذة أعضاء مجلس التنسيق وأعضاء اللجنة الإدارية التعبئة الكبيرة والحضور المكثف في اجتماعي 20 و 21 يوليوز الجاري استعداداً للمقبل من المعارك في حال تمادت الحكومة في تجاهل الوضعية المزرية للمنظومة وتلكتها في الاستجابة للمطالب المشروعة للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين وإمعانها في الإجهاز على المرافق العمومية.

## المكتب الوطني

